أثرُ الأداءات الصّوتيَّة في تشكيل دلالات القراءات القرآنية

د. عمر محمد زكريا مندو

دكتوراه في الدراسات اللغوية، سورية، جامعة حمص

الملخَّص:

سلك القرَّاء في بيان الدَّلالات القرآنيَّة أداءاتٍ صوتيَّة، أسهمت في إبراز المعاني، وأومأت إلى شخصيَّة القارئ اللُّغويَّة.

ويقف هذا البحثُ على ثلاثةِ أداءاتٍ صوتيَّةٍ؛ هي: الإمالةُ، وتخفيف الهمز، والإشمام، فبيَّن أثرَها في تشكيل الدَّلالات القرآنيّة، وما رمزت إليه من المعاني، وأبان عن اتِّخاذ القرَّاء تلك الوسائل الصَّوتيَّة سبيلاً للتفريق بين ملتبِس المعنى ومُشكِل اللَّفظ.

الكلمات المفتاحيَّة: الأداءات الصَّوتيَّة– الإمالة– تخفيف الهمز– الإشمام.

The Impact of Vocal Performances on Shaping Quranic Meanings

Abstract:

Readers used vocal expressions to clarify the meanings of the Quran, which helped reinforce the meanings and pointed to the linguistic nature of the reader.

This research focuses on three vocal performances: imālah (tilting), softening of the hamzah, and ishmaam (nasalization), highlighting their impact on shaping Quranic meanings, what they signify, and showing how the readers employed these vocal techniques as a means to distinguish between ambiguous meanings and complex words.

Keywords: Vocal performances- Tilt- Softening the hamza- Sniffing.

مقدِّمة البحث:

أمدَّت الأداءاتُ الصَّـوتيَّةُ للقرآن الكريم الدِّراسـاتِ اللُّغويَّةَ بجملةٍ من الآراء الفريدةِ في بابها، وفسَّـــر أداءُ القرَّاء كثيراً من الظَّواهر اللَّفظيَّة، وحفظت لنا الرِّوايةُ عنهم جانباً عزيزاً من جوانب اللُّغة؛ أعني الجانبَ الصوتيَّ، ذلك أنَّ الصَّوت يسري في جسد العربيَّة يحفظ مقاصد المتكلِّمين.

على أنَّ تلك الأداءات الصَّـوتيَّة اتَّسـع أثرها في بناء اللُّغة، وأسـهمت في تشـكيل المعاني، والإيماء إلى طائفةٍ من الدَّلالات وإن لم تكن موضوعةً لتلك الغاية أصالةً.

منهج البحث:

اتَّبع البحثُ المنهجَ الوصفيَّ التَّحليليَّ؛ فاستقرى طائفةً من الأداءات الصَّوتيَّة المؤثِّرة في بناء الدَّلالة من كلام النُّحاة والقرَّاء، ثمَّ وصـف تلك الأداءات في الدَّرس الصَّـوتيِّ الحديث، ثمَّ حلَّل منازلَها في اسـتعمال القرَّاء، وخصَّ ما انفرد به بعض أهل الرِّوايةِ ابتغاءً للإيماء إلى دلالةٍ ما، ووصل إلى جملةٍ من النتائج.

الدِّراسات السَّابقة:

سُـبق البحثُ بدراسـاتٍ، لعلَّ مِن ألصـقها بهذا البحثِ (ظاهرة الإمالة وقيمتها في التناسـب الصوتي، دراسة في تفسير روح المعاني للآلوسي) أعدَّتها: صفية طبني، مجلة المخبر، الجزائر، العدد الثامن، 2012م. على أنَّ الباحثةَ أخلصـت دراسـتها في الإمالةِ، وخصَّـتها في تفسـير الآلوسـي، أمَّا هذا البحثُ فالإمالةُ أحد مباحثه، وهو أعمُّ في دراسـته التَّطبيقيَّة، لاشـتماله على مباحث صوتيَّة أخرى.

ومن ألصق الدراسات بموضوع البحثِ دراسة (أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء) للدكتور: عبد الصـبور شـاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1987م. وظاهرٌ افتراق البحثِ عن هذه الدراسـة، إذ اختصَّـت في قراءة أبي عمرو وتتبَّعت الأصـوات الواردة في قراءته خاصَّةً، أمَّا البحثُ فلم يقف على قراءةٍ بعينها، وإنَّما اتَّجه إلى دراسة جملةٍ من الأصول الصَّوتيَّة عند عامَّة القرَّاء ممَّا ينطوي على معانٍ، واستبطن الدَّلالات الثَّاوية وراءها.

تمهيد:

يُراد بالدلالة الصَّـوتيَّة ما يُسـتمَدُّ من طبيعة الأصـوات اللُّغويَّة، فإذا حدث إبدالٌ أو إحلالُ صـوتٍ منها في كلمة بصـوت آخر في كلمة أخرى أدَّى ذلك إلى اختلاف دلالة كلٍّ منهما عن الأخرى. فهي: "المعاني المستفادة من نطق ألفاظ معينة"[1].

وقد فطن المتقدِّمون من علماء العربية للتَّعالُق بين الصـوت والمعنى، وبيَّنوا أثر العنصـر اللَّفظي في تصـوير الدَّلالةِ، فأشـار الخليلُ إلى طرفٍ من ذلك إذ قال: "كأنَّهم توهَّموا في صـوت الجُندب استطالةً ومدَّاً فقالوا: صَر، وتوهَّموا في صوت البازي تقطيعاً، فقالوا: صرصر"[2].

وسـرى فقه دلالةِ الأصـوات في تلميذ الخليلِ سـيبويه، فنبَّه على اتِّباع العرب التقريبَ بين مصـادر الأفعال الدَّالَّة على معنىً واحدٍ، فالمصـادر التي على وزن (الفَعَلان) تدلُّ على الاضـطراب والحركة، نحو: الغَلَيان والغَثَيان، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال. قال سـيبويه: "ومن المصـادر التي جاءت على مثالٍ واحدٍ حين تقاربت المعاني قولك: النَّزَوان، والنَّقَزان؛ وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع..."[3].

وأُولع فقيـه اللُّغـة أبو الفتح ابن جنِّي بـالتمـاس المعـاني من أجراس الحروفِ، فعقد بـابـاً في (إمساس الألفاظ أشباه المعاني)، مشى فيه على سمت ما حدَّه إماما الصَّنعةِ –الخليل وسيبويه– "ومن وجَد مقالاً قال به وإن لم يَسـبق إليه غيرُه. فكيف به إذا تبع العلماءَ فيه وتلاهم على تمثيل معانيه"[4].

وعُني أبو الفتح بالمعاني المتأوَّلة من الأصـوات المسـموعة، قال: "فأمَّا مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتَها من الأحداث فبابٌ عظيمٌ واسعٌ، ونهجٌ متلئبٌ عند عارِفيه مأمومٌ، وذلك أنَّهم كثيراً

---

[1] دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس ص35.

[2] الخصائص لابن جني 154/2.

[3] الكتاب لسيبويه 14/4.

[4] الخصائص لابن جني 157/2.

ما يجعلون أصـــوات الحروف على ســـمتِ الأحداث المعبَّر بها عنها، فيعدلونها بها ويحتذونها عليها، وذلك أكثر ممَّا نقدِّره، وأضعاف ما نستشعره"[1].

ومثَّل لذلك بقولهم: خضـم وقضـم، فالخضـم لأكل الرطب كالبطيخ والقثاء، وما كان نحوهما من المأكول الرطب، والقضم للصلب اليابس، فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس؛ حذواً لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث.

ومن ذلك أيضاً: (القدُّ) طولاً و(القطُّ) عرضاً؛ وذلك أن الطاء أحصر للصوت وأسرع قطعاً له من الدال، فجعلوا الطاء المناجزة لقطع العرض؛ لقربه وســـرعته، والدال المماطلة لما طال من الأثر وهو قطعه طولاً.

ويرى البحثُ أنَّ الأداءات الصَّـوتيَّة تُتَّخذ سـبباً في التفريق بين المعاني لكن على غير وجه الأصـالة، فيُشـار إلى بعض الدَّلالات من خلال الأصـواتِ اللُّغويَّة، وقد وقف البحثُ على ثلاثةِ أداءاتٍ صـــوتيَّةٍ ســـلكَها القرَّاء في ســـبيل بيان المعاني القرآنيَّة؛ هي: الإمالة، وتخفيف الهمز، والإشمام.

أوَّلاً: الإمالة:

الإمالة لغةً: تدلُّ مادَّة (ميل) في اللُّغةِ على انحرافٍ في الشيء إلى جانبٍ منه[2].

وفي الاصطلاح: أن تنحوَ بالفتحة نحوَ الكسرة فتُميل الألفَ نحو الياء فتقاربها[3].

ويُقابلُ الإمالةَ مقابلةَ تضـادٍّ: التَّفخيمُ، ويُقال له: الفتح، وهو: أن تتركَ الفتحةَ التي قبل الألف على إشباعها، لا تنحو بها نحو الكسرة، فتخرج الألف مفخَّمةً غير مُمالةٍ إلى الياء[4].

---

[1] المصدر السَّابق 2/159-160.

[2] معجم مقاييس اللغُة لابن فارس 5/290.

[3] التكملة للفارسي 536.

[4] المسائل الحلبيَّات للفارسيِّ 48.

وأصلُ الكلام كلِّه الفتحُ، وإنَّما تدخلُ الإمالةُ في بعضه في بعض اللغات لعلَّةٍ، والدليل على ذلك أن جميع الكلام الفتحُ فيه سائغٌ جائزٌ، وليست الإمالة بداخلةٍ إلا في بعضه، في بعض اللغات لعلَّةٍ، فالأصلُ ما عمَّ، وهو الفتح[1].

وغايةُ الإمالة تقريبُ الصَّوتِ من الصَّوت بأن تتناسب الإمالةُ بمكانها، فتتشابه الأصواتُ ولا تتباين[2]. ولمَّا فقه أبو الفتحِ ابنُ جني المقصودَ من الإمالةِ أدرجَها في باب الإدغام الأصغر؛ فقد ثبت أنَّ الإدغامَ المألوفَ المعتاد إنما هو تقريب صوتٍ من صوتٍ، والإدغامُ الأصغر: "تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك...، فمن ذلك الإمالةُ، نحو: عالِم وكتاب وسعَى وقَضى واستقضى؛ ألا تراك قرَّبت فتحة العين من (عالِم) إلى كسرة اللام منه، بأن نحوتَ بالفتحة نحو الكسرة فأملت الألف نحو الياء، وكذلك سعى وقضى، نحوت بالألف نحو الياء التي انقلبت عنها، وعليه بقية الباب"[3].

ويَعُدُّ **الدَّرسُ الصَّوتيُّ الحديثُ** الإمالةَ من أبواب المماثلة، ويُرجعُ سببَها إلى المجاورةِ بين الحروف، والمماثلة: أن تتأثَّرَ الأصواتُ اللُّغويَّة بعضُها ببعضٍ في المتَّصل من الكلام، وذلك أنَّ أصوات الكلمة الواحدة قد يؤثِّر بعضُها في الآخر، كما أنَّ اتِّصال الكلمات في النُّطق المتواصل قد يخضع أيضاً لهذا التأثير، على أنَّ نسبة التأثير تختلف من صوتٍ إلى آخر، فمن الأصوات ما هو سريع التأثير، يندمج في غيره أكثر ممَّا قد يطرأ على سواه من الأصوات، ومجاورةُ الأصوات بعضها لبعضٍ في الكلام المتصل هي السِّرُّ فيما قد يصيب بعض الأصوات من تأثُّرٍ[4].

---

[1] الكشف لمكي بن أبي طالب 168/1.

[2] التكملة للفارسي 536.

[3] انظر: الخصائص لابن جني 141/2.

[4] الأصوات اللُّغويَّة لإبراهيم أنيس ص106.

وقد حُمِّلت الإمالةُ دلالاتٍ معنويَّةٍ، نلحظُ ذلك في نصِّ النُّحاةُ على أسباب الإمالة، فعدُّوا من أسبابها[1]:

- **قصــد المناســبة لفظاً أو تقديراً لكســرةٍ قبل ألف الإمالة أو بعدها أو لياءٍ قبلها؛** أما الإمالة لكســرةٍ قبل الألف بحرفٍ نحو: عِماد، ومثالُ ما تكون الكســرة فيه بعد الألف: عالِم، والياءُ نحو: شيبان وعيلان.
- أو **لكون الألف منقلبةً عن واوٍ مكسورةٍ أو ياءٍ؛** نحو: خِاف؛ لأنَّ أصله: خَوِف،
- أو **صـــائرة ياء مفتوحة؛** نحو: دعا؛ فإنَّ ألفَه وإن كانت منقلبةً عن واو –لأنَّه من الدعوة– لكنَّها تصير ياء مفتوحة في (دُعي).
- أو **للفواصــل؛** نحو: {وَالضُّــحَى} [الضُّــحى: 1]؛ فإن الفواصــل يُمال لها ما لا يُمال لغيرها؛ لأن ألفَها بدلٌ عن واوٍ، وليس ههنا شيءٌ يُجوِّزُ الإمالةَ.
- أو **لإمالة قبلها على وجهٍ؛** رأيت عِماداً؛ فإنَّ الإمالة في ميم (عماد) لكســـرة العين، وإمالة الدال لكسرة الميم، فإمالة الدال لأجل إمالة الميم.

وكان القرَّاء أكثر عنايةً بالأداءات الصَّــوتيَّة، واســتبطان المعاني من ورائها، فقد حفظوا لنا بالمشافهةِ تلك الأداءات، وفرَّقوا بين مواقعها، ثمَّ عقد أهل الاحتجاج للقراءات فصولاً في الكشف عن علل القرَّاء فيما اتَّخذوه من أصولٍ لحروفِهم.

فتتبَّع مكِّيُّ بن أبي طالب باب الإمالةِ عند القرَّاء، ثمَّ قسَّـــم العلل التي توجب الإمالةَ إلى ثلاثٍ؛ وهي: الكســرة، وما أميل ليدلَّ على أصــله، والإمالة للإمالة[2]. وهي لا تخرُج في مجملِها عمَّا مثَّلنا له.

[1] انظر: التكملة للفارسيِّ 537، والشَّافية لابن الحاجب 83/1، وشرح لركن الدين الأستراباذي على الشَّافية 662/2.

[2] الكشف لمكي بن أبي طالب 170/1.

وغايةُ البحث أن يستقريَ مواضع الإمالة التي تفرَّد بها بعض القرَّاء، وأرادوا منها الإيماء إلى دلالاتٍ ما.

فمن ذلك ما تفرّد بإمالته حمزة من قوله تعالى: {أَنَا آتِيكَ بِهِ} [النمل: 39] فأمال ألف (آتيك)، وهي خارجةٌ عن أســـباب الإمالةِ المتقدِّمة، **وإنَّما أراد حمزةُ الإيماءَ إلى أنَّ (آتيك) ههنا ألف فاعلٍ**، لا أنَّها فعلٌ مضـــارعٌ، قال ابنُ هشـــامٍ في احتمالِ الكلامِ الجملةَ الكبرى والصُّـــغرى: "وقد يَحتمِلُ الكلامُ الكبرى وغيرَها، ولهذا النَّوعِ أمثلةٌ؛ أحدها: نحو: {أَنَا آتِيكَ بِهِ} ؛ إذ يَحتمِلُ (آتيك) أن يكون فعلاً مضـــارعاً ومفعولاً، وأن يكون اســـمَ فاعلٍ ومضـــافاً إليه مثل: {وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ} [هود: 76]، {وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا} [مريم: 95]، ويؤيِّده أنَّ أصـلَ الخبرِ الإفرادُ، وأنَّ حمزةَ يُميلُ الألفَ من (آتيك) وذلك ممتنعٌ على تقدير انقلابِها مِن الهمزة"[1].

ودليلُ قَصْدِ حمزةَ تلك الدَّلالةَ أنَّ خلفَ بنَ هشامٍ البزَّار قد حكى عن أستاذه حمزةَ أنَّه لم يُمِل الألفَ في {چ چ} مِن حيثُ كان فعلاً مضارعاً على مثالِ (أَفْعِلُ)، بل مِن حيثُ كان اسماً على مثالِ (فاعِل)، وأنَّ المعنى: أنا فاعِلُكَ. والإمالةُ في ألف (فاعِل) مطَّردةٌ[2].

ومِن ثَمَّ يؤخَذ على أبي عليٍّ الفارسيِّ تضعيف إمالةِ حمزةَ للهمزة، إذ قال: "والهمزة في (آتيك) همزة المُضارَعة، فإمالتُها لا تَحسُنُ؛ ألا ترى أنَّه لو كانت الياءُ الَّتي للمضارَعة في الفعل لم تَجُز الإمالةُ، وإذا لم تَجُز الإمالةُ في حرفٍ مِن حروفِ المضـــارَعة كان ما بقيَ مِن الحروفِ على حُكمِه"[3].

وأُلمِحَ بالإمالةِ إلى جملةٍ من القواعد، كما ألمح إلى أنَّ الصِّـــفة أثقل من الاســـم بإمالةِ حمزة والكسـائي (العُلى) مع أنَّها من (العلو)، وذلك أنَّ (العُلى) جمع (علياء) وأصل الياء في (العلياء)

[1] مغني اللَّبيب لابن هشام 426.

[2] يُنظر: الموضح للدَّانيِّ ص602.

[3] الحجَّة للفارسيِّ 390/5.

الواو؛ لأنَّه من (العلو)، لكنها رُدَّت إلى الياء لأنَّه صفة، **والصفةُ أثقلُ من الاسم**، والياء أخفُّ من الواو، فرُدَّت إلى الياء للخفَّة، كما قالوا: دُنيا، وهو من (الدنو)[1].

واستُعملت الإمالةُ للفرق بين مواضع الإعراب، فأمال بعض رواةِ الكسائيِّ (رؤياي) ولم يُمِل (رؤياك)؛ لأنَّه لمَّا كانت (رؤياي) في موضع خفضٍ أمالها في قوله: {رؤياي} [يوسف: 43] و{تأويل رؤياي} [يوسف: 100]، ولمّا كانت (رؤياك) في موضع نصبٍ في قوله: {لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ} [يوسف: 5] لم يُملها؛ للفرق بين ما هو في موضع خفضٍ، وما هو في موضع نصبٍ[2].

واستعمل حمزةُ الإمالةَ في **الإشارة إلى مرسوم المصاحف**، فأمال ألف (تقاة) من قوله تعالى: {إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً} [آل عمران: 28]، وفتحها في قوله تعالى: {اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ} [آل عمران: 102]، وإنَّما خالَفَ بينهما ليومئ إلى أنَّ الأُولى كُتبت في المصاحف بالياء والثَّانية بالألف، وكان حمزةُ متَّبعاً للمصحف، والدليل عليه أن يعقوب قرأ (تَقِيَّةً)، وأصل الكلمة: وُقَيّة، على وزن فُعَلَة، فقلبت الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها فصارت: وُقَاة، ثمَّ أبدلوا من الواو تاءً كما قالوا: تُجاه، وأصله: وُجاه[3].

ودُلَّ بالإمالةِ على المعاني، فلذا أمال أبو عمرو بن العلاء لفظ (أعمى) الأوَّل في قوله تعالى: {وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا} [الإسراء: 72]، فمن القرَّاء من أمال لفظَي (أعمى) لأنَّ الألفَ تنقلب إلى الياء إذا قلتَ: أعميان، وقرأ آخرون بالفتح فيهما لأنَّ الياء فيهما قد صارت ألفاً لانفتاح ما قبلها. وكان أبو عمرو أحْذَقَهم ففرَّق بين اللَّفظين لاختلاف المعنيين، فقرأ {ومن كان في هذه أعمى} بالإمالة، {فهو في الآخرة أعمى} بالفتح، فجعل الأوَّل صفةً بمنزلة: أحمر وأصفر، والثاني بمنزلة: أفعَلَ منك؛ أي: أعمى قلباً[4].

---

[1] الكشف لمكي بن أبي طالب 190/1.

[2] الكشف لمكي بن أبي طالب 196/1. وانظر: الحجَّة لابن خالويه 193.

[3] حجَّة القراءات لابن زنجلة 106.

[4] انظر: حجَّة القراءات لابن زنجلة 407.

ومِن لَمْحِ المعاني في الإمالة: إمالةُ الكســـائيِّ الألفَ من قوله تعالى: {فِي طُغْيانِهِمْ} [البقرة: 15] وذلك أنَّ النون مكســـورةٌ للخفض فقُرِّبت الياءُ منهما ليكون اللَّفظ من وجهٍ واحدٍ. ثُمَّ في الإمالة مؤاخاةٌ بين المعاني؛ لأنَّ الطُّغيان هاهنا مصدر كـــ: الطَّغوى في قوله تعالى: {بِطَغْواها} [الشمس: 11]، فلما اتَّفقا في المعنى سُوِّي بينهما في الإمالة[1].

وأُشير بالإمالةِ إلى كثرة الاستعمال، فأمال أبو عمرو الراء المكسورة المتطرِّفة، لكنَّه لم يُمِل لفظَ (الجار) المجرور في قوله تعالى: {وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى} [النســـاء: 36] مع ما يظهر من اتِّفاقهما في الوزن والعلَّة، لكنَّه فرَّق بينهما من حيث كثْرَ دَورُ (النار) في القرآن فأمالها، وقلَّ دَورُ (الجار) في القرآن أبقاه على أصله في الفتح[2].

وكذلك قرأ أبو عمرو بإمالةِ لفظ (الكافرين) في موضـــع النصـــب والجرِّ، ويتركُ إمالةَ (الشَّاكرين) و(الجبارين)؛ لأنَّ هذين الاسمين قليلا الدَّور في القرآن، ولم يكثُرا ككثرة (الكافرين)، فترك إمالتهما[3].

وحُكي بالإمالة اللُّغاتُ، فقرئ بالإمالة والتفخيم قوله تعالى: {فَزادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً} [البقرة: 10]، وكذلك ما شـــاكله، كقوله: شـــاء، وخاف، وجاء، وضـــاق. فالحجَّة لمَن أمال: كســـرُ أوائل هذه الأفعال إذا أخبر بها المُخبِر عن نفســـه، فقال: زِدتُ، وخِفتُ، وما أشـبه ذلك. والحجة لمن فخَّم: أنَّه أتى باللفظ على أصـل ما يجب للأفعال الثلاثيَّة من فتح أوائلها إذا سُـمِّي فاعلوها. **وقد أمال**

---

[1] الحجَّة لابن خالويه 70.

[2] انظر: الحجَّة لابن خالويه 76. وله حجَّةٌ أخرى، وهي أنَّه لمَّا كانت الصفة والموصوف بمجموعهما يُفيدان ما يُفيد الاسمَ الواحدَ صارت الصفة ههنا لكونها من تمام الأول آخرَ الاسم، والألف صارت متوسطةً لمَّا لم ينته المعنى إلى آخر الاسم الأول، فصار (الجار) مع (ذي القربى) كاسمٍ واحدٍ، وخرجت الألف عن الطَّرف وجرت مجرى ألف (الغارمين). انظر: حجَّة القراءات لابن زنجلة 202-203.

[3] انظر: الحجَّة لابن خالويه 73.

بعض القرّاء، من هذه الأفعال بعضاً، وفخَّم بعضاً. والحجة له في ذلك: أنَّه أتى باللُّغتين ليعلم أنَّ القارئ بهما غير خارج عن ألفاظ العرب[1].

ومن حكاية اللُّغات بالإمالةِ: إمالةُ الكسائي مِن الأسماء ما كان من ذوات الواو، و(الربا) حيث وقع، و(الضحى) و(ضحاها)، ووافقه حمزةُ على ذلك في هذه الأسماء خاصَّةً. وعلَّةُ إمالتهما لذلك أنَّ لغةَ كثيرٍ من العرب أن يُثنُّوا ما كان من الأسماء من ذوات الواو مضموم الأوَّل أو مكسورة بالياء، فيقولون في تثنية (ربا): ربيان، وفي (ضحى): ضحيان. والعرب تفرُّ من الواو إلى الياء في كثيرٍ من الكلام، نحو: ميِّت، وهيِّن، ومرضي. وشبهه كثيرٌ، فأمالوا هذه الأفعالَ من ذوات الواو والأسماء فراراً من الواو إلى الياء، فأتوا بلفظٍ يدلُّ على الياء، وهو الإمالة، فراراً من الواو[2].

[1] الحجَّة لابن خالويه 68.

[2] الكشف لمكي بن أبي طالب 190/1.

ثانياً: تخفيف الهمز:

الهمزةُ "صوتٌ **مَهْتُوتٌ** في أقصى الحلقِ، فإذا رُقِّهَ عن الهمز صار نَفَساً، تحوَّل إلى مخرج الهاء، ولذلك استخفَّت العربُ إدخالَ الهاء على الألف المقطوعة، يقال: أراق وهراق، وأيهات وهيهات"[1].

ويرى الباحثُ أنَّ وصْفَ الهمزة بأنها صوتٌ **مهتوتٌ** يحتمل أنَّه شديدٌ، وأنَّه كثير التقلُّب والخفاء، على نحو ما وصف سيبويه حرف الهاء؛ لما فيها من الضَّعف والخفاء[2]. والمعنيان موجودان في حرف الهمزة.

ولا يَبعُدُ **الدَّرسُ الصَّوتيُّ الحديثُ** عن كلامِ المتقدِّمين في الهمز، إذ أظهر التَّحليلُ المخبريُّ لصوت الهمزة أنها صوتٌ انفجاريٌّ شديدٌ، لا هو بالمجهور ولا بالمهموس؛ لأنَّ فتحةَ المزمار معها مغلقةٌ إغلاقاً تامّاً، فلا نسمع لهذا ذبذبة الوترين الصوتيين، ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلا حين تنفرج فتحة المزمار، ذلك الانفراج الفجائي الذي ينتج الهمزة[3].

وقد عمد العربُ إلى تغيير الهمزةِ، وتفنَّنوا في طرْحِها؛ لثِقلها، إذ كان الإنسان يميلُ في نُطقِه لأصوات لغته إلى الاقتصاد في المجهود العضلي وتلمُّس أيسر السُّبُل لأداء المعنى بأخفِّ مؤنةٍ لفظيَّةٍ.

وإذا جرَينا على هذا الرأي القائل: إن تطوُّرَ الأصوات اللُّغويَّة يسير في سبيل السُّهولة = فيجوز أن **نفسِّرَ تخفيفَ الهمزِ بأنَّه من باب التَّطوِّر الذي تَفرِضُه طبيعةُ الصَّوتِ**، فيجري التَّخفيفُ اللَّفظيُّ على لسان المتكلِّم من غير أن يعمد إليه قصداً.

---

[1] العين للخليل بن أحمد الفراهيدي 349/3.

[2] لسان العرب لابن منظور 102/2.

[3] الأصوات اللُّغويَّة لإبراهيم أنيس ص77، وعلم الأصوات لكمال بشر ص174- 175.

على أنَّه **لا ينبغي أن يُفسَّـر تخفيفُ الهمزِ في ضـوء نظريَّة السُّـهولةِ وحدها، فقد يكون للبيئة الجغرافيَّةِ أنماطٌ صـوتيَّةٌ متفرِّدةٌ**، فتحقيق الهمز لجةٌ لتميم وقيس، وتخفيفُها لهجة لأهل الحجاز[1].

وأُحصِيَتْ أساليبُ العرب في تخفيف الهمز؛ وهي[2]:

- **الإبدال:** فتُبدَل الهمزةُ حرفاً من جنس حركة ما قبلها، نحو: المُوْمِن، والباس؛ في إبدال: المؤمن، والبأس.
- **النقل:** فتُلقى حركةُ الهمزةِ على السـاكن قبلها، وتُطرحُ الهمزةُ من اللَّفظ، فكلُّ همزةٍ متحركةٍ كان قبلها حرفٌ سـاكن أردتَ أن تخفِّفها حذفتَها وألقيتَ حركتها على السـاكن الذي قبلها، كتخفيف (الأحمر) إلى: أَلَحْمَر.
- **التسـهيل:** وهو أن يُنطَق بالهمزة بينها وبين الحرف المجانس لحركتها، ويقال لهذا الضَّـرب من تخفيف الهمزة: بين بين، "فكلُّ همزةٍ تقرَّب من الحرف الذي حركتها منه فإنَّما جُعلت هذه الحروف بين بين ولم تُجعل ألفاتٍ ولا ياءاتٍ ولا واواتٍ؛ لأنَّ أصـلها الهمز، فكرهوا أن يخفِّفوا على غير ذلك فتحوَّل عن بابها، فجعلوها بين بين ليُعلِموا أنَّ أصلها عندهم الهمز"[3].
- **الإسـقاط:** وهو حذف إحدى الهمزتين إذا توالتا، قال سـيبويه: "واعلم أنَّ الهمزتين إذا التقتا وكانت كلُّ واحدةٍ منهما من كلمةٍ فإنَّ أهل التحقيق يخفِّفون إحداهما ويسـتثقلون تحقيقهما لما ذكرتُ لك، كما استثقل أهل الحجاز تحقيقَ الواحدة. فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتـان فتُحَقَّقـا، ومن كلام العرب تخفيفُ الأولى وتحقيق الآخرة، وهو قول

[1] انظر: الكتاب لسيبويه 541/3.
[2] انظر: الإتقان للسيوطي 340/1.
[3] الكتاب لسيبويه 542/3.

أبي عمرو، وذلك قولك: {فقد جا أشراطها} [محمد: 18]، و{يا زكريَّا إنا نُبَشِّرك} [مريم: 7]"[1].

وقد **اتُّخذت الأداءات الصَّـــوتيَّة لتخفيف الهمز في الإيماء إلى دلالاتٍ لغويَّةٍ لدى بعض القرَّاء**، وهي على قلَّتِها جاريةٌ على شَرْطِ البحثِ في رصْدِ ما للأداءات الصَّوتيَّة من معانٍ؛ فمن مذهب أبي عمرو ابن العلاء في القراءة ألا يُبدل الهمزَ المفرد السَّـــاكن حركةً من جنس ما قبله إذا ما كان السكون علامةً للجزم أو البناء، نحو: {أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى} [النَّجم: 36] و: {وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا} [الكهف: 10] "والحكمة في ذلك أنَّ إســقاط الهمزة ســوف يترتَّب عليه وجود حركةٍ طويلةٍ واجبةِ الحذف للجزم، فيحدث اختلالٌ في الموقع، وهو ما يتفاداه أبو عمرو في قراءته بتحقيق الهمزة في هذه المواضع"[2].

وعلى هذا كان ينبغي أن يُبدل أبو عمرو الهمزةَ من {هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا} [مريم: 74]؛ لأنه بالهمز من: الرَّواء، وهو المنظر الحســـن، ولو أبدل الهمزةَ ياءً لوجب إدغامها في الياء التي بعدها، فكان يشـــبه لفظ (الرِّيِّ)، وهو الامتلاء بالماء، **فترك إبدال الهمزة ههنا لئلَّا تلتبس المعاني، وليدلُّ على المعنى المراد من الآية**[3].

ونظيرُه في اتِّخاذ الأداءات الصَّـوتيَّة للهمزةِ سـبيلاً للبيان عن دلالاتٍ لغويَّةٍ: تَرْكُ أبي عمرو تخفيفَ الهمزة إذا خرجت الكلمة عن حدِّ لُغتها، فحقَّقَ همزة {مُؤْصَدَةٌ} [البلد: 20]، ولم يُجْرِها أبو عمرو على أصـــله في إبدال الهمز؛ لأنَّه كان يرى الكلمة من (آصـــدتُ) أي: أطْبَقْت، لا من (أَوْصَدتُ)، فلو أبدلَ همزَها لظُنَّ أنَّها مِن لغة (أَوْصَدتُ) كما يقرأ غيرُه[4].

ثالثاً: الإشمام:

---

[1] المصدر السَّابق 548/3.

[2] أثر القراءات لعبد الصبور شاهين ص169.

[3] انظر: إبراز المعاني لأبي شامة ص151.

[4] المصدر السابق، الصحيفة نفسها.

يدلُّ الشين والميم **في اللُّغة** على المقاربة والمُداناة، ومنه: شَمَّ الشَّيءَ؛ أي: حسَّه بأنفه وأدناه منه ليجتذب رائحتَه، وشـــاممتُ العدوَّ: إذا دنَوت منهم حتَّى يَرَوك وتراهم، وشـــاممتُ فلاناً: إذا قارَبته وتعرَّفت ما عنده بالاختبار والكشف[1].

وفي الاصـطلاح: "ضَـمُّ الشَّـفتَينِ بُعَيد سـكون الحرف من غير صـوتٍ، ويُعَبِّر عنه الكوفيون بالرَّوم، وكيفيته أن تجعل الشـــفتين –بُعَيد النطق بالحرف ســـاكناً– على صـــورتهما إذا لفظت بالضمة"[2].

وظاهرةُ الإشـــمام تعرِضُ للحركات عند الوقف، قال ســـيبويه: "فأمَّا المرفوع والمضـــموم فإنَّه يوقَف عنده على أربعة أوجهٍ: بالإشـمام، وبغير الإشـمام كما تقف عند المجزوم والسـاكن، وبأن تروم التحريك، وبالتضـعيف. فأما الذين أشَمُّوا فأرادوا أن يفرِّقوا بين ما يلزمه التحريكُ في الوصل وبين ما يلزمه الإسكان على كلِّ حالٍ..."[3].

فالغرض من هذا الأداء الصَّوتيِّ: الفرق بين ما هو متحرِّكٌ في الوصل وأُسكن للوقف، وبين ما هو سـاكنٌ في كلِّ حالٍ، وهو مختصٌّ بالمضـموم؛ لأنَّك لو ضـمَمتَ الشَّـفتين في غيره أوهمتَ خلافَه، فرفضوه لئلَّا يؤدِّي إلى نقيضِ ما وُضع له[4]. ثمَّ لا آلة للألف والياء يُمكن فيها ذلك، بينما للمرفوع آلةٌ، وهي الشَّفتان[5].

ونبَّه القرَّاء إلى أنَّ **الأصـلَ في الوقف الإسـكانُ،** وإنَّما يؤتى بالإشـمام لبيان حركةِ الكلمةِ في الوصلِ، قال أبو عمرو الدانيُّ: "اعلموا أنَّ الأصلَ أن يوقَف على الكلم المتحرِّكة في الوصل إذا كانت حركاتهن إعراباً أو بناءً بالسُّـكون؛ لأن الوقف ضـدُّ الوصـل، ولأن معنى الوقف أن يوقَف

[1] معجم مقايس اللُّغة لابن فارس 175/3.
[2] مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، إبراهيم الدوسري، ص25.
[3] الكتاب 168/4.
[4] جامع العلوم في اصطلاحات الفنون للقاضي نكري 83/1.
[5] جامع البيان للدَّانيِّ 832/2.

عن الحركة؛ أي: تُترَك، كما يقال: وقفتُ عن كلامك؛ أي: تركته. واختار عامَّةُ شيوخنا ورؤساءُ أئمتنا في مذهب الجماعة الوقفَ على ذلك بالإشارة، لما فيها من الدلالة على كيفية الحركة في الوصل، **طلباً للبيان**"[1].

وصاغ أئمَّةُ القراءةِ للإشمام **قواعدَ لمبدأ الإشمام**، فمنعوه في هاء التأنيث، وميم الجمع، والحركة العارضة في الوصل[2]. وخصُّوه بالمرفع والمضموم؛ "لأنَّ الضمَّ من الشفتين، وإذا أومأ بشفتِه نحوَه أمكنَ الإيماءُ وأدركه الرائي وإن انقطع الصوت؛ لأن الرائي يُدرك مخرج هذه الحركة –وهو الشفتان– فأمكن أن يُدركها، أما في المجرور والمكسور والمنصوب والمفتوح فإنما امتنع لأن الكسر ليس من الشفة، وإنما هو من مخرج الياء، ومخرج الياء من شَجْرِ الفم، والنظر لا يدركه فلم يُدْرِك حركتَه، وكذلك الفتح من الألف، ولا آلةَ للألف يُدركها النظر؛ لأن مخرجها من الحلق، والرائي لا يُدركه ولا يُدرِك حركتَه، والصوتُ ينقطع دون الشروع في هذا الجزء من الحركة فلم يبقَ للنظر ولا للسمع وصولٌ إلى إدراكه، فامتنع الإشمام فيه لذلك"[3].

والإشمام لا يختصُّ بحال الوقف، بل يجوز في الوصل، قال الدانيُّ: "وأمَّا المُشَمُّ مِن الحروف في **حال الوصل أو الوقف** فحقُّه أن يخلص سكون الحرف ثم يومئ بالعضو –وهما الشفتان– إلى حركته؛ ليدل بذلك عليها من غير صوت خارج إلى اللفظ، وإنما هو تهيئةٌ بالعضو لا غير، ليُعلَم بالتهيئة أنه يُراد المهيَّأ له، ولا يعرف ذلك الأعمى؛ لأنه لرؤية العين"[4].

وحمَّل القرَّاءُ مبدأَ الإشمام الصَّوتيِّ وظائفَ دلاليَّةً، من ذلك أنَّ من القرَّاء من قرأ بإشمام (قيل) وبابه[5] من الثُّلاثيِّ الأجوف المبنيِّ للمفعول، فالأصل في بناء الثُّلاثيِّ الأجوف للمفعول أن

---

[1] التحديد للدانيِّ ص171.

[2] انظر: جهد المُقِل للمرعشي ص255.

[3] الموضح في التجويد للقرطبي ص209– 210.

[4] التحديد للدانيِّ ص98.

[5] وبابُه عند القرَّاءِ: غيض، جيء، حيل، سيق، سيء، سيئت. انظر: التَّمهيد في علم التَّجويد لابن الجزريِّ ص58.

تُضمَّ فاؤه وتُكسرَ عينه (قُوِل)، لكنَّهم استثقلوا الكسرةَ على العين، فطرحوا حركة الفاء ونقلوا إليها حركة العين (قِوْل)، ولمَّا سكنت الواو بعد كسرٍ قُلبت ياءً[1].

فاتَّخذ بعض القرَّاء من الإشمام وسيلةً لدفع اللَّبس، فأشمَّ فاء تلك الأفعال إيماءً إلى أنَّ أوائلها مضـــمومٌ[2]؛ حتَّى لا يلتبس المبنيُّ للمفعول بالمبنيِّ للفاعل، وإذا كان "مِن شـــأن العربِ في كثيرٍ مِن كلامِها المحافظةُ على بقاءِ ما يدلُّ على الأصولِ"[3]، فأن تُحفَظَ الأصولُ في سبيلِ أمنِ اللَّبسِ أولى.

ومِن ثَمَّ كان وجهُ مَن قرأ قولَه تعالى: {ک گ گ} **[البقرة: 11]** فأشمَّ الضَّمَّة الكسرةَ وأمالَ بها نحوَها أنَّ ذلك أدلُّ على (فُعِل)؛ "ألا ترى أنَّهم قد قالوا: كِيْد زيد يفعل، وما زِيْل يفعل، وهم يريدون (فَعَل)، فإذا حرَّكوا الفاءَ هذه التَّحريكةَ أُمِن بها التباسُ الفعل المبنيِّ للفاعل بالفعل المبنيِّ للمفعول، وانفصل بها، فدلَّت عليه، وكان أشدَّ إبانةً للمعنى المرادِ"[4].

ويُســـتعمَل الإشـــمام في الوقف تنبيهاً على حركةِ آخر الكلمة، وطلباً لبيان الإعرابِ حالَ الوصـــل، ولا ســـيَّما إن كان ممَّا يُشـــكل إعرابُه، كما في قولِه تعالى: {هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ} [الكهف: 44] قُرئ برفع (الحق) وجرِّه، فمن قرأه بالضـــم جعل (الحق) نعتاً للولاية؛ أي: الولاية الحق لله؛ أي: لا يستحقُّها غيره. ومن قرأ بالكسر جعله نعتاً لله سبحانه[5].

فلو وقف قارئٌ على لفظ (الحق) فأسكنه إسكاناً محضاً لم يَبِن إن كان التالي أراد وجهَ الرَّفع أو الخفض. فكان من أمارات المهارة الأدائيَّة أن يُشِمَّ القارئُ حركةَ (الحق) ليحدِّد وجهَ ما يتلوه.

---

[1] يُنظر: كتاب سيبويه 342/4.

[2] تُنظر مذاهبُ القرَّاء في الإشمام: السَّبعة لابن مجاهد ص143-144.

[3] الكشف لمكِّيٍّ 230/1.

[4] الحجَّة لأبي عليٍّ 345/1.

[5] قرأ بالضم أبو عمرو والكسائي، وقرأ غيرهما بالجر. انظر: حجَّة القراءات لابن زنجلة ص419.

ونظيره قول الله تعالى: {بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ (21) فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ} [البروج: 22] قُرئ بجرِّ (محفوظ) ورفعه، فالجر على حمله على اللوح والرفع على حمله على القرآن[1]، والحركات إنَّما تظهر في الوصلِ، فإذا وقف القارئ بالإسكان لم يتعيَّن أحد الوجهَين، فكان في الإشمام تحديدٌ لأحد وجهَي القراءةِ.

وعلى شاكلتِه قولُه تعالى: {لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ رِجْزٍ أَلِيمٌ} [سبأ: 5]، قُرئ برفع الميم من (أليم) وجرِّها[2]، فمن رفعَ الميم جعل الألمَ نعتاً للعذاب؛ أي: لهم عذابٌ أليمٌ مِن رِجزٍ، ومَن جرَّ الميم جعل الألم نعتاً للرِّجزِ[3].

النَّتائج:

- أومأت الأصواتُ إلى طائفةٍ من الدَّلالات اللُّغويَّة على الرَّغم من أنَّها لم توضع لغاية الإبانة عن المعاني، لكنَّ القراء وظَّفوا الصَّوت في باب المعنى.
- أبرزت دراسةُ أثر الأصوات في تشكيل الدَّلالاتِ شخصيَّةَ القارئ اللُّغويَّة، ومنزلتَه في طبقة القرَّاء والنُّحاةِ، من خلال رصْدِ الأصول الصَّوتيَّة التي مشى عليها في حَرْفِه؛ إذ هي دليلٌ على ذائقة القارئ اللُّغويَّة.
- ترجع المادَّة الصَّوتيَّة المدوَّنةُ في كتب النُّحاة في مجملِها إلى تتبُّع أداء أهل القراءة، ويظهر ذلك في استعمال مصطلحات القرَّاء الصَّوتيَّة.
- وظَّف أبو عمرو ابن العلاء بعض الأداءات الصَّوتيَّة للدَّلالة على معنىً ما، فاتَّخذ من ظاهرة الإمالةِ سبيلاً للتَّفريق بين المعاني، كما في قولِه تعالى: {وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا} [الإسراء: 72].

---

[1] انظر: حجَّة القراءات لابن زنجلة ص583.

[2] قرأ ابن كثيرٍ وعاصمٌ في روايةِ حفص برفع الميم، وقرأ الباقون بجرِّها. انظر: السبعة ص526.

[3] انظر: حجَّة القراءات لابن زنجلة ص582.

- حفظ القرَّاءُ بنَقْلِهم أســـاليبَ العربِ في باب الأصـــوات، على نحوِ ما حفظوا بالإمالة الصُّـــورةَ النُّطقيَّةَ لبعض اللَّهجاتِ، فحَكَوا بأدائهم القرآنيِّ أصـــولَ تلك اللَّهجات، وبيَّنوا مواضعَ استعمالها في ألسنة العرب.
- يعتقدُ البحثُ أنَّ اســـتعمال الأداءات الصَّـــوتيَّة في التفريق بين المعاني من علامات الأستاذيَّة، ودليلٌ على ثقافة القارئ اللُّغويَّة والإقرائيَّة، وتمكينٌ للأصوات من غايتها في تحديد الدَّلالات.
- أشـار البحثُ إلى أغراضِ بعض الأداءات الصَّـوتيَّة، وهو بابٌ من العلم قَلَّ من تفطَّن له من الدَّارسين، لِمَا رسخ لدى طائفةٍ من الباحثين من أنَّ الأصوات لا تُحيل المعاني عن صُوَرها الذِّهنيَّة.

المصادر والمراجع:

- إبراز المعاني، عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة (665هـ)، تح: إبراهيم عَطوه عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت.
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1987م.
- الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1975م.

- التكملة، الحسن بن أحمد الفارسي أبو علي (377هـ)، تح: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1999م.
- التَّمهيد في علم التَّجويد، محمَّد ابن الجزريِّ، تح: علي حسين البوَّاب، مكتبة المعارف، الرياض، 1985م.
- جامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد الداني (444هـ)، مجموعة رسائل جامعية، جامعة الشارقة، 2007م.
- جامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد الداني (444هـ)، مجموعة رسائل جامعية، جامعة الشارقة، 2007م.
- جُهد المُقِل، محمد المرعشي الملقب بساجقلي زاده (1145هـ)، مؤسسة قرطبة، ط1، 2004م.
- حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة (حوالي 403هـ)، تح: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، 1431هـ.
- الحجة في القراءات السبع، الحسن بن أحمد بن خالويه (370هـ)، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الرسالة، بيروت، ط1، 2000م.
- الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد الفارسي أبو علي (377هـ)، ت: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 1993م.
- الخصائص، عثمان بن جني (392هـ)، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط4، د.ت.
- دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1976م.
- السبعة في القراءات، أحمد بن موسى المعروف بابن مجاهد (324هـ)، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، د. ط، د. ت.

- الشافية في علم التصريف، عثمان بن عمرو بن الحاجب أبو عمرو (646 هـ)، ت: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط1، 1995م.
- شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد ركن الدين الأستراباذي (715هـ)، ت: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 2004م.
- غاية النهاية في طبقات القراء، محمد ابن الجزري (833هـ)، طبعة مصححة على تحقيق: برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2006م.
- كتاب التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني (816هـ)، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، مصر، د. ط، د. ت.
- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ)، ت: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، 1431هـ.
- الكتاب، عمرو بن عثمان سيبويه (180هـ)، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1988م.
- كشاف اصطلاح الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانويّ (بعد 1158هـ)، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي (438هـ)، تح: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1984م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور (711هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
- المسائل الحلبيات، الحسن بن أحمد الفارسي أبو علي (٣٧٧هـ)، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1987م.

- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس (395هـ)، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، د. ط، 1979م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين أبو محمد عبد الله المعروف بابن هشام (761هـ)، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.
- الموضح في التجويد، عبد الوهاب بن محمد القرطبي (461هـ)، تح: غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، ط1، 2000م.
- الموضِّح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة، عثمان بن سعيد الداني (444هـ)، تح: محمد شفاعت رباني، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، شعبة التفسير، 1990م.